

مضر قسيس*

مقومات انتصار المقاومة الفلسطينية

بات النقاش - أو حرب الشعارات - الدائر حول انتصار المقاومة في غزة مؤخراً يشكل سلاحاً في معركة الصراع الفلسطيني الداخلي بدلاً من أن يشكل أداة من أدوات النضال ضد الاستعمار. وما يزيد من عقم هذا النقاش أنه يأتي على خلفية تحبّط المشروع العدواني الإسرائيلي الذي بات يتلقى الضربات من الجهات كافة.

فقط حين نقرب بشكل واضح لا لبس فيه من التحرر. هل اقتربنا من التحرر في حرب أيلول / سبتمبر ١٩٧٠؟ في الحرب الأهلية في لبنان؟ في حرب المخيمات؟ في الخروج من بيروت؟ في تأييد غزو الكويت؟ في الخروج من تونس إلى فلسطين؟ في الانتفاضة الثانية؟.. لا لم نقرب! لكننا خطونا في اتجاه التحرر في سنة ١٩٧٤ (في معركة الاعتراف بالشعب الفلسطيني وتمثيله الشرعي)، وفي تشكيل لجان العمل الوطني وتطوير العمل النقابي والطوعي في النصف الثاني من السبعينيات، وفي الانتفاضة الأولى، وفي تقرير غولدستون (وليس في تعاملنا السياسي معه). فهل اقتربنا من التحرر في حرب غزة الأخيرة؟ وإذا ما بدا للوهلة الأولى أن الفارق بين ما يقربنا من التحرر وما يهدر طاقتنا النضالية هو العنف، فإنه يجب أن نذكر أن

يجدر التمعن في مقومات الانتصار الفلسطيني (هذا النقاش لا يقتصر على قطاع غزة، أو حركة "حماس"، بل يتعلق بكل انتصار، ووهم انتصار، وهزيمة ومراوحة)، فتاريخ النضال الفلسطيني زاخر بالمآسي التي صوّرت على أنها انتصارات، وبالأخطاء التي اعتُبرت حتميات لا مفر منها. واللافت في هذا كله، هو أن هذا التشوه والزيغ يزدادان كلما كانت القضايا مرتبطة بالصراع الداخلي، أمّا الصراع الخارجي فيزخر باستيراد الأزمات من العدو التي يتم تصويرها على أنها تصدير! متى يمكن القول بتحقيق انتصار؟.. دائماً؛ متى يمكن الاعتقاد بتحقيق انتصار؟.. غالباً؛ متى يتحقق انتصار؟..

* أستاذ الفلسفة في جامعة بيرزيت.

الاستعمارية، فإنه لن يكلل بالنجاح (لا ننفي أن هناك إمكاناً لتحقيق انتصار / ات نتيجة تخبط المستعمر وأزماته). ويمكن للمقاومة غير المنسلخة عن الاستعمار أن تأخذ أحد شكلين (أو تجمع بينهما أحياناً): إما المناكفة الدائمة (أي القيام بأعمال تستفز المستعمر وتنغص عليه وتكبده الخسائر من دون إحراز مكاسب فعلية)، وإما التماهي مع المستعمر عن طريق الوصول إلى حالة ينحصر فيها الصراع بين "المشروع الوطني" والاستعمار، فعلياً، على أحقية الهيمنة على الشعب المستعمر.

ولوضع مشروع تحرري قادر على الانتصار، واستراتيجياً ملائمة له، بات من الضروري مواجهة تأثير الفعل السياسي الفلسطيني باليات المحتل وطرقه في القمع والقسر تارة، ومغازلة بعض النخب تارة، والتغول في أدوات التفرقة، وما إلى ذلك من أدوات الهيمنة الاستعمارية. هناك حاجة ماسة إلى انسلاخ عملية المقاومة عن المستعمر، والقطع معه بشكل لا رجعة عنه، أي القطع معه قطعاً استراتيجياً وليس تكتيكياً، أو مؤقتاً، أو على سبيل المناورة. تمكنت التجربة النضالية الفلسطينية الغنية على مر العقود الأخيرة من ابتداء أساليب شتى في خضم الصراع ضد المستعمر. ومع أن جزءاً مهماً من الوسائل التي تم ابتداعها فيه تقليد للمحتل، إلا إن أجزاء أخرى أتت من منابع ذاتية وتضامنية عالمية، وجاءت مستقلة عن المحتل، وعن المنظومة الاستعمارية التي ينتمي إليها، وأثبتت بجدارة قدرتها على إحراز تغيير في معادلة الصراع الاستعماري التحرري. وترجع الأمثلة للمبادرات النضالية المستقلة (المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي) إلى سبعينيات القرن الماضي على الأقل.

الانتفاضة الأولى، على سبيل المثال، لم تكن سلمية قط، لكنها بسبب كونها شعبية (لم تتسم بطابع عسكري منظم، ولا ميليشيوي)، تمكنت من الحفاظ على الطابع النضالي القادر على حشد التأييد الشعبي العالمي، وعلى تحقيق إنجازات في اتجاه التخلص من الاستعمار. أمّا الاعتقاد بسلميتها، فزائف تمام الزيف، ذلك بأن المواجهة مع العنف عنيفة بالضرورة. والسمة الأخرى المهمة للتمييز بين "الانتصارات" و"الهزائم" هي امتلاك زمام المبادرة، وهو ما ميز الانتفاضة الفلسطينية الأولى ولم يميز (إجمالاً) الانتفاضة الثانية على سبيل المثال.

إن جوهر التفاعل / الصراع بين المستعمر والمناضل ضد الاستعمار هو ما يغيب عن النقاش عند محاولة تكميم إنجازات المعارك، وإعداد حسابات الربح والخسارة (اقتسام الغنائم). ويرجع ذلك إلى كون وقع الأفعال المتشابهة ليس متكافئاً، ذلك بأن للفعل المبادر للتحرر رصيماً لا يقارن بذلك الناجم عن رداً الفعل في المعركة التي يفرضها المستعمر، ولا بالفعل الاستعماري الأساسي.

هناك شكل واحد للمقاومة القادرة على الانتصار (استبدال الحالة الاستعمارية بحالة من الحرية)، وشكلان للمقاومة غير القادرة على تحقيق انتصار جوهري. الانتصار يتطلب الانسلاخ التام عن المستعمر، وهذا يشمل إنشاء مشروع تحرري مستقل له برنامجه غير المرتبط بالمشروع الاستعماري، وأدوات كفيفة بعدم إعادة إنتاج الظرف الاستعماري بأي شكل كان. أمّا إذا كان البرنامج التحرري يشكل في جلّه مجموعة من رداً الفعل على الممارسات الاستعمارية، ويستخدم أدوات الاشتباك

بدايات الانتفاضة الثانية مثل استهداف المستعمرات ومواقع الجيش الإسرائيلي. وشكّل الهجوم الشعبي في الانتفاضة الأولى مواجهة مع المستوطنين، والجيش، والإدارة، والبضائع، أي أن المواجهة ضد عناصر النظام الاستعماري كانت شاملة، وغير مقتصرة على رموزه وعلى سلطة الاحتلال، بل إن حركة الحوار مع المثقفين والنقابيين الإسرائيليين ساهمت في إحداث شرخ في المجتمع الإسرائيلي في حينه. وفي المحصلة شكلت الانتفاضة الأولى نقطة تحوّل في مسيرة النضال التحرري الفلسطيني، بدءاً باضطرار إسرائيل إلى القبول بشروط جديدة للصراع، وانتهاء بقرار العديد من اللاعبين الدوليين البدء بالاستثمار لتحديد النتيجة التحررية للانتفاضة الأولى، وتحويلها في اتجاه مأسسة سلطة بديلة (أو مكملّة) للسلطة الإسرائيلية نتيجة فقدان هذه الأخيرة قدرتها على السيطرة على زمام الأمور المتعلقة بالفلسطينيين.

المحور الرابع يتعلق بالممارسات النضالية ذات الطابع التضامني العالمي، واستُخدم في مراحل عديدة، ولا سيما في مرحلة الانتفاضة الأولى، عبر تجنيد قوى شعبية عربية وأجنبية في الحملات ضد الممارسات الإسرائيلية، ثم الحملة في أوروبا من أجل وقف استيراد بضائع المستعمرات، وتلا ذلك حملة المقاطعة الأكاديمية والثقافية وسحب الاستثمارات التي أحرزت مؤخراً نجاحات مبهره، وأنشأت عدداً من الأزمات لدى إسرائيل، وأحدثت شرخاً صغيراً، لكنه عميق داخل المجتمع الإسرائيلي.

وفي المقابل لم تنفك ردادات الفعل - بنوعيتها - تشكل مكوناً مهماً ومهيماً في الممارسات النضالية الفلسطينية. وتجسّد

ويمكن وصف عدد من المحاور التي عملت فيها هذه المبادرات:

المحور الأول يتعلق بالتنظيم الشعبي، وإنشاء المؤسسات الوطنية ذات الصبغة التحررية، والتي انشغلت بمقارعة المحتل، لكنها لم تكن تضع هذه المقارعة كهدف برنامجي، ذلك بأن الأهداف البرنامجية تعلقت بالقضايا الخاصة بالمؤسسات. فتطوير العمل النقابي العمالي والمهني وضع أهدافاً حقوقية ومعيشية ومهنية، والعمل النسوي والشبابي وضع أهدافاً مجتمعية وتنموية، والتعليم العالي والبحث العلمي ومؤسساته وضعت أهدافاً ملائمة لرسالتها التعليمية والبحثية، وإنشاء وتطوير العمل الصحافي وضع نصب عينيه أهدافاً متوافقة مع رسالته، وهكذا. وقد استخدمت هذه الأطر كلها لترسيخ الوعي المقاوم، وللتشبيك مع أطر وحركات أممية بما في ذلك حركات تقدمية في داخل إسرائيل، من دون أن يكون ذلك مهمة وحيدة لديها تنتهي بإتمامها (أو بتغيير شروط اللعبة كما يفرضها المستعمر).

المحور الثاني يتعلق باستخدام الهيئات الدولية في مقارعة المحتل بدءاً من استخدام منصة الأمم المتحدة في سنة ١٩٧٤، وصولاً إلى تقرير غولدستون، والانضمام إلى منظمة اليونسكو، وما تلا ذلك. وتميّزت هذه الجهود والمبادرات بتنوع دوافعها ومساهماتها في العملية النضالية، ذلك بأن العمل من خلال هذه الهيئات يتطلب بناء أحلاف مع جهات لا تعيش بالضرورة في حالة تناقض مع المنظومة الاستعمارية.

المحور الثالث يتعلق بالمواجهة الشعبية المباشرة والواسعة مع القوة الاحتلالية، وكان أوضح تجسيد له هو الانتفاضة الأولى، وعناصر مهمة في

بالأيديولوجيات المضادة للأيديولوجيا الإسرائيلية). ومن مظاهر هذا القبول القول بأولوية الأرض (وهي أولوية استعمارية)، وبالطابع الوجودي للصراع (الكيان الإسرائيلي يحتاج إلى الصراع من أجل الوجود، لكن الفلسطينيين لا يحتاجون إليه). ومن تلك المظاهر أيضاً القول بوجود حق تاريخي للفلسطينيين في فلسطين (وهي نسخة مقلوبة من الحجّة الصهيونية القائلة بالحق التاريخي لليهود في فلسطين). أولاً، إن الحق التاريخي لليهود وغيرهم في فلسطين قائم ولا يحتاج إلى غزو أجنبي، فهناك فلسطينيون يهود؛ ثانياً، الانتماء إلى البقعة التي يعيش فيها الناس لا يحتاج إلى مبررات، بيد أن ما يحتاج إلى تبرير هو تغيير الأمر الواقع السابق لحالة التبدل الاستعماري الذي تم بين الحربين العالميتين وبعدهما، وصولاً إلى تجسيد حق المهاجرين اليهود في العيش في فلسطين عن طريق تهجير الفلسطينيين. أما الفلسطينيون فلا يحتاجون إلى حجّة تاريخية أو غيرها للعيش في بلادهم، فالمعيار الرئيسي للحق الطبيعي في البلد هو عضوية العلاقة بالمكان وليس تكييفها الشرعي. كما أن اندماج القبول بالخطاب الصهيوني في الخطاب الوطني جرّ معه القبول بأسسه الأيديولوجية، فباتت الملكية (ملكية الأرض بصورة خاصة) تشكل سنداً مهماً للحق الوطني، وبات بيع الأراضي يشكل الجريمة الأكبر (كأن ملكية الأرض تشكل شرطاً للبقاء في الوطن)، وأصبح مفتاح البيت رمزاً لحق العودة (كأن من لا يملك مفتاحاً لا يملك دليلاً على حقه)، وصارت الحجّة الاستعمارية المتعلقة بشراء الأرض حجّة مقبولة ضمناً، وأضحى الصراع كأنه صراع على ملكية الأرض، بدلاً

أفعال المقاومة التي شكلت ردات فعل غير مستقلة على الممارسات الإسرائيلية، السبب الرئيسي وراء عدم إحراز تقدّم نوعي حتى اليوم في العملية النضالية، وصولاً إلى تحرير الشعب الفلسطيني. وهي استراتيجيات وممارسات ما انفكت تشكل جزءاً من الحالة الكولونيالية، وتساهم في إعادة إنتاجها بدلاً من التخلص منها وتفكيكها. يرجع أحد الأسباب المهمة وراء انتشار، بل هيمنة الممارسات غير المستقلة، إلى كون المقاومة وليداً للاستعمار، وهي تحتاج إلى حقبة كاملة (جيل نضالي) كي تخرج من حالة القصور التي وُلدت فيها، ولتكتسب وجودها المستقل. ولا شك في أن الخروج من حالة القصور هذه يشمل صراعات ويحتاج إلى طاقات لمواجهة الاستعمار من جهة، وإلى جيل أول للمقاومة من جهة أخرى. ولا بد هنا من التأكيد أن نشوء الجيل الثاني للمقاومة هو نتاج طبيعي لوجود الجيل الأول وفعله، ونتاج لممارساته النضالية. وعلى الرغم من تحميلي الجيل الأول المسؤولية عن إنشاء وتبني استراتيجيات قاصرة عن إنجاح الفعل التحرري، فإن مرحلة الجيل الأول وموقعه يتسمان بالحتمية تماماً كما هي الأساسات في الإنشاءات، والتي تغوص إلى الأسفل في سبيل إيجاد قاعدة للارتفاع إلى الأعلى. ولتوضيح الاشتراطات الاستعمارية التي جرى تبنيها تاريخياً في تاريخ النضال الوطني الفلسطيني، والتي باتت من الضروري استبدالها باشتراطات تحررية مستقلة، فإنه يمكن سوق عدد من الأمثلة: القبول بضرورة وجود أيديولوجيا في الصراع مع المستعمر (الأمر الذي أنشأ حالة صار فيها الصراع الأيديولوجي يشكل عائقاً أمام العمل الوطني المشترك كلما اصطدم

التنظيمية يشكل عقبة على طريق شمولية العملية النضالية وشعبيتها، بل إنه ينزع نحو الاحتراف والانغماس بالتالي في التقنيات والتفاصيل التنظيمية، المنحصرة فيما يمكن إنجازه من طرف المجموعات المنظمة والمنضبطة تنظيمياً وعسكرياً. ومن غير الصعب إدراك حقيقة أن تحويل العملية النضالية إلى عملية مركزية، واختزالها في نشاطات بعينها، يشكلان قاسماً مشتركاً بين قيادة المقاومة (التي تجد في ذلك سبيلاً ناجعاً للإدارة) وبين العدو (الذي يجد بؤرة للتركيز عليها في تربصه للمقاومة، ويركز طاقاته عليها).

لقد أدى هذا الوضع إلى تبني نمط مقاوم يحدده الاستعمار (غالباً عن طريق التذمر منه، منشئاً تصوراً بشأن جدواه - بغض النظر عن حقيقة ذلك). ونتيجة هذا الوضع، بات التمييز الاستعماري بين المقاومة السلمية والمسلحة مقبولاً فلسطينياً (وهو تمييز وهمي، فالنمط الآخر هو النمط الشعبي)، وقبلنا كفلسطينيين وصمنا بالعنفين تارة، وعملنا جاهدين على تبديد هذه الصورة تارة أخرى، علماً بأن القاصي والداني يعرف أن من غير الممكن التفاعل مع العنف من دون عنف. لكن القبول بهذا التمييز يشكل جزءاً من القبول بسياسة فرق تسد، ولاستبدال الهدف المركزي (التحرر) بهدف مرحلي وتكتيكي (إلحاق الضرر بالعدو)، وصولاً إلى استهداف المدنيين، والقبول بالأولوية الأمنية (سواء في العلاقة مع المستعمر والاحتلال، أو داخلياً)، والقبول بأن مقومات الحل السلمي غير ممكنة من دون التنسيق الأمني، والتصوير بأن هناك شرخاً بين الذين يريدون الكفاح المسلح، وأولئك الذين يتبنون نهجاً سلمياً.

لقد أدى خلط الأدوار والمهام واختزالها

من أن يكون صراعاً بين النزوع إلى الحرية وبين القهر الاستعماري. لقد وصلت مركزية هذه القضية إلى درجة اختزلت فيها قضية حرية الشعب بقضية الاستيطان.

ورافق هذا كله القبول بأهمية الديموغرافيا، وهي قضية لم تكن قائمة قبل الاستعمار، وإنما استحدثتها الاستعمار، ورسخها الاحتلال الإسرائيلي بعد الانتداب البريطاني، وتبنتها المقاومة الفلسطينية كشعار مضاد. وصار التكاثر واجباً وطنياً لأنهم يخافون تكاثرنا! وقد تسامت هذه الظاهرة حتى أصبحت تشكل إحدى الحجج المستخدمة في الترويج "للدولة الواحدة" (وطبعاً في هذه الحالة تُقلب الحجة الصهيونية رأساً على عقب بعد القبول بموضوعها).

لقد ساهم التبني الفكري للخطاب الصهيوني في القبول بتفتيت قضية الشعب الفلسطيني (الحرية) إلى مجموعة من القضايا، وفي الإقبال عليها بشهية ناجمة عن قناعة بأن معالجة أجزاء القضية (مظاهرها المتعددة) إنما يحل القضية برمتها. فبات دارجاً الحديث عن الأرض، وعن الاستيطان، وعن المياه، وعن الحدود (التي بات اسمها الدارج والعملية "المعابر")، وعن القدس، وهكذا. وأصبح دارجاً أن يقوم الشباب المتعلم بدراسة نظريات فض النزاعات والقبول بقاعدتها الأساسية وهي "إعادة تأطير المشكلة"، وهذا أمر ضروري لتحويل قضية تقرير المصير إلى مجموعة قضايا مادية ولوجستية.

وقد رافق هذا التفتيت والاختزال وإعادة التأطير نزوع نحو اختزال المقاومة في العمل ذي الطابع الميليشيوي وليس الشعبي، ويمكن الافتراض أن هذا النمط يبدو يسيراً للسيطرة. غير أن هذا النمط بسبب طبيعته

وغاية.

إن السبب وراء التلكؤ في عملية الخروج من حالة القصور يكمن في تطور وتبدل المصالح، وفي الرؤية الوطنية لدى قيادات العمل الوطني الفلسطيني على تنوعها. ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى حالة اغتراب تنشأ بالضرورة نتيجة امتهان النضال، وتبني معايير تقنية للنجاح والفشل، واختزال الأهداف التحريرية إلى بعض صورها، بسبب الحاجة إلى تأطيرها بهدف إدارتها. فحين تصبح الدولة هدفاً، تصبح السيادة معياراً، والسلطة مؤشراً. وبالتالي يصبح من السهل الانتقال من السؤال بشأن التحرر إلى السؤال عن استبدال الهيمنة الأجنبية (السمة الأوضح للاستعمار من منظار قومي - وهو منظار مشترك بين المستعمر والمستعمر من السهل تبنيّه) بهيمنة وطنية، وتصبح اللحظات الحاسمة في العملية النضالية لحظات انتقال السلطة بغض النظر عن تفتيت البنى الاستعمارية التي تغلغلت في حياة المستعمر إلى درجة يصبح معها ممكناً الاتفاق على انتقال السلطة من دون التخلص - ولو شكلاً - من الاستعمار، أو حتى من وجوده الفيزيائي (الاحتلال). وينتهي الأمر في هذه الحالة بعملية إعادة إنتاج وطني للبنى الاستعمارية بشكل مأسس يتجلى في عقيدة أمنية مشتركة (إلى درجة كبيرة) مع المستعمر. ويمسي قادة النضال الوطني قابلين بالدور الإمبريالي (الأميركي في هذه الحالة) إلى درجة يصبح فيها هذا الدور مطلباً وطنياً، يصبح فيها من الممكن عقد ندوة لبحث إمكان طلب وصاية أجنبية جديدة. وباختصار، فإن المحاور الأربعة لأنماط العمل النضالي المستقل، التي أوردناها أعلاه، يتم إعادة تأطيرها بأشكال منافية

وتشويهاها وتأطيرها وإعادة تأطيرها إلى حد أصبح معه السؤال عن عنفنا وعنصريتنا مشروعاً، وبات بعضنا على استعداد للمشاركة في الدراسات عن الأصول الثقافية أو الدينية لهذه السمات. وإذا كان من الطبيعي أن تتم مواجهة العنف بالعنف، واستخدامه في مواجهة المستعمر المحتل، فإن من الطبيعي أيضاً أن تنشأ لدينا قيم عنيفة تشكل جزءاً من ثقافتنا. لكن إذا ما نظّمنا أنفسنا بحيث ندخل القيم العنيفة ونستبطنها ونعيد إنتاجها، فإننا نصبح متكافئين - من هذا المنظار - مع همجية وإمبريالية وبربرية الاستعمار، حتى لو شكّل ذلك انتصاراً مرحلياً.

وفي الوقت الذي لا نستطيع اتخاذ القرار باستئصال العنف، كونه شرطاً من شروط الاشتباك النضالي مع المستعمر، فإن هذا الأمر يجب ألا يعمي بصيرتنا فلا نرى غيره وسيلة، أو ننبذه. وعلى الرغم من أن الخيارين يبدوان متناقضين شكلاً، فإن كلاهما في الجوهر طريقة للتماهي مع المستعمر. فالنضال التحرري هو النضال الذي تحدده أهدافه، وتتكامل وسائله، ولا يخضع لشرعنته من قبل المستعمر، ولا يحتاج إلى رخصة من المجتمع الدولي، بل عليه أن يكسب احترام الشعوب، وأن يجذب المتضامنين، وأن يحقق تقدماً في الطريق نحو الحرية.

إن العبء الجسيم الرازح على أكتاف المقاومة جزاء التراث الاستعماري المستبطن في المقاومة، يشكل عقبة أمام الخروج من حالة القصور، وعقبة أيضاً في وجه ارتقاء أشكال المقاومة المستقلة وأنماطها كي تصبح نمطاً شاملاً وقادراً على إحراز النصر، بدلاً من جعل مراكمة سجل الجرائم الاستعمارية من قتل ودمار وقهر وذل هدفاً

ومن الجلي أن غياب رؤية تفكيكية مستقلة للعملية النضالية وتطورها التاريخي (فضلاً عن غياب مشروع تحرري بحق) سينتج جيلاً محبطاً، يفتقر إلى الثقة بالنفس (على المستوى التحرري)، ويغلب عليه شعور الأسي والرغبة في الانتقام. وهذا ما يفسر الخطاب السائد في أثناء الحرب الأخيرة على غزة، حيث معيار النجاح هو فشل إسرائيل، وحيث تطغى الصواريخ على أشكال وأدوات النضال الأخرى (كأنها لم تكن)، وحيث تتواضع المطالب والطموحات. فقد استمرت الحرب طويلاً، واستمرت التصريحات بشأنها كذلك من دون أن تتطرق (باستثناءات قليلة جداً) إلى شعار إنهاء الاستعمار، أو حتى الاحتلال. ■

لجوهرها الشعبي، المبادر، والمستقل، والتضامني. فالتنظيم الشعبي يُستبدل بسلطة مركزية لها مؤسسات سياسية وأمنية ومالية تسعى لاحتكار المشروع الوطني رافعة شعار (السلاح الواحد)؛ واستخدام الهيئات الدولية لأغراض نضالية يُستبدل بمنظومة علاقات دولية مع أنظمة معادية، في جلّها، للثورة؛ والمواجهة الشعبية المباشرة والواسعة استُبدلت بمواجهات دبلوماسية مقننة وبصراع بشأن الالتزامات التعاقدية مع المستعمر؛ والتضامن الأممي استُبدل باللجوء إلى ما يطلق عليه "المجتمع الدولي"، وهو احتكار للرأي العام العالمي من طرف السلطات الأقوى والأكثر هيمنة في النظام العالمي.

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

(القضية الفلسطينية / آفاق المستقبل - ٤)

القضية الفلسطينية وحل الدولة / الدولتين

رائف زريق

٨٩ صفحة ٨ دولارات